

ابرج للذهن لا يدخلن في كتابة الكتاب عنده فصلا للمولى
 مستفيدا ملكا جديدا فلزمه الاستبراء وعندنا يدخلن في
 كتابة فلم يستفيد للمولى ملكا جديدا فلا استبراء عليه مكانة
 اتباع امة او بنته فحاضت عنده ثم عجز الكتاب للاستبراء
 على المولى اجماعا لانها تدخلان في كتابة انفا كما كتب اتباع
 امة فحاضت عنده ثم ادعى بدلا للكتابة للمولى الاستبراء
 ثانيا فان عجز ورد الى الرق فعلى المولى الاستبراء في الامة
 بمشاعة حاضت عنده الموكول بالشرء يشفي ان لا يلزم الاستبراء
 على الموكول بمشاعة وضعية عند حاضته يتفقد الثمن صحا
 عنده ثم تفقد الثمن فيقبضها لزم الاستبراء لان يد العبد
 كيد البائع وان ابتاعها من غاصب ولم يعلم انها مفضضة
 فوطئها فاحذرها المالك بسببية فعلى المالك الاستبراء
 استحسانا لا صيا سلما وان علم المتابع انها مفضضة ثم
 وطئها واذا اخذها المالك بسببية للاستبراء على المالك
 اخذها قتيلا ساسا واستمسكها ثم لا باس بالانحلال
 الاستبراء عند المولى بسبب لانه امتناع عن الترام حكم
 لان لم يتمكن من الوفاء اذ لزمه وكونه عند محمد لانه فرار
 عن

عن احكام شرعية وليس من اخلاق المؤمن فلما اخذ
 قوله ابرج يوسف اذا علم ان المملك لم يطأها في طهرها ولا
 وقوله محمد فيما اذا علم وطئها في الطهر الذي اخرجها عن
 ملكه فيه اما الحيلة فيه ان تزوجها البائع من المتابع
 قبل الابتاع ان لم يكن تحت حرة ثم ابتاعها فيما بعدها
 قبل الاستبراء لكن روي عن محمد ان من تزوج امة ثم
 ابتاعها فالاحسن ان يستبراء عنها قال بعضهم ان تزوجها
 فوطئها ثم ابتاعها فلا استبراء عليه وان تزوجها ثم
 ابتاعها قبل وطئها فعليه الاستبراء وان كانت نجسة
 حرة تزوج من غير المتابع ثم ابتاعها فيقبضها ثم
 يطلقها قبل الاخول بها يسقط الاستبراء وان طلقها
 الزوج قبل القبض المتابع يسقط في رواية ولا يسقط
 في رواية اخرى وهي صحيحة فان امتنع البائع عن
 ان يزوجه من غير المتابع يبتاعها ثم يزوجه من
 غير قبضتها ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فيسقط الاستبراء
 الا ان في هذه نوعين يمتثلان لان عند ابي يوسف وهو
 عن محمد كما ابتاعها يجيب الاستبراء الا ان الوجوه يتأكد

على الحيلة في الاستبراء

مطلق وان حافظ ان لا يطلقها